الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 69,7 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 74 سنتا ليبلغ 69,77 دولارا للبرميل بزيادة 1٪، بالمقارنة مع تداولات أمس الاول التي بلغت 69,03 دولارا، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وكانت أسعار النفط العالمية قد ارتفعت لكنها أنهت الأسبوع على هبوط بفعل مخاوف من تزايد إمدادات الخام الأميركي وتوقعات بأن النزاعات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي سيؤثران سلبيا على الطلب على النفط.

لجنة التحكيم الدولية في لندن أصدرت حكماً بتعويض المقاول 1,1 مليون دينار فقط!

«نفط الكويت» تُفشل مساعي مقاول كوري في الحصول على مطالبة مليارية

مسؤول بالشركة لـ«الأنباء»: الحكم وسام على صدر الشركة.. وأعطى كل ذي حق حقه وألزم المقاول بسداد أتعاب المحاماة

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» أن شركة نفط الكويت حققت انتصارا كبيرا أمام لجنة التحكيم الدولية في لندن بقضية المطالبة المليارية الشهيرة والتي رفعتها شركة مقاولات كورية ضدها في 2014، حيث حكمت لجنة التحكيم يوم الجمعة الماضي بتعويض المقاول 1,1 مليون دينار كويتي فقط وهو حكم غير قابل للطعن أو الاستئناف أمامها أو أمام المحاكم الأخرى.

وقال المصدر ان هذه المطالبة والتي بلغت قيمتها 843,6 مليون دينار ما يعادل 2,7 مليار دولار، قد تقدمت بها الشركة الكورية على خلفية قيامها بإنشاء شبكة خطوط لنقل الوقود إلى المحطات الشمالية والجنوبية التابعة لوزارة الكهرباء والماء.

وقال المصدر إن شركة نفط الكويت قامت، ما ان تقدم المقاول بمطالبته تلك، بتشكيل فريق عمل من كل الجهات المختصة لمتابعة هذه المطالبة وذلك لإعداد وتقديم دفوعها وبالتعاون مع مكتب المحاماة التابع لها في المملكة المتحدة.

وأضاف المصدر أن حكم لجنة التحكيم، والذي يعد وساما على صدر الشركة، قد أعطى كل ذي حق حقه ولم يبخس حقوق الشركة على الإطلاق بل أبرز العدالة في كل جوانبه حيث ألزم المقاول بسداد أتعاب المحاماة للشركة أيضا.

وتابع تصريحه بقوله: «إن شركة نفط الكويت إنما يحكم علاقاتها مع مقاوليها ما تنص عليه بنود العقد وشروطه والتي تراعي أسس العدالة والشفافية للطرفين على حد سواء، ورائدها في ذلك ما يفرضه القانون واللوائح المرعية في ذلك».

بداية المشكلة

ووفقا للمصدر فإن مشكلة المطالبة المليارية بدأت عندما تقدمت شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية بمطالبة قيمتها 843,6 مليون دينار وذلك بعد تنفيذها مشروع خطوط أنابيب النفط والغاز من ميناء الأحمدي إلى محطتي الصبية والدوحة والمقدمة بتاريخ 13 نوفمبر 2014، وبلغت قيمة المطالبة 208,5٪ من إجمالي قيمة العقد البالغة 404,5 ملايين دينار متضمن المبلغ الاحتياطي. وذكر أن المطالبة كانت تتمثل في تقدير المقاول لكميات من دعائم أنابيب النفط والغاز والمكثفات وأدوات التعليق الخاصة بها بلغت 693,3 ألف كيلوغرام بأسعار افرادية تتراوح بين ألف دينار ونحو ألفي دينار لكل كيلوغرام واحد، في حين قدرت «نفط الكويت» كميات الدعائم بحوالي 436,7 ألف كيلوغرام بفرق يبلغ 256,6 ألف كيلوغرام وبنقص نسبته 37٪ عن تقديرات المقاول.

وأشار الى أن المقاول قام في تاريخ 24 يونيو 2015 بطلب اللجوء للتحكيم بشأن تلك المطالبة وتمت مباشرة أعمال لجنة التحكيم في تاريخ 14 يوليو 2015، وقامت «نفط الكويت» بإدراج المقاول على قائمة الشركات الموقوفة عن المشاركة في المناقصات المستقبلية لها، كما تمت مخاطبة اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية في 5 يوليو 2015 للنظر في وقف مشاركة المقاول في مناقصات الشركات النفطية المستقبلية.

العقد المليارى

يختص عقد تطوير خط أنابيب الوقود والذي فازت به شركة «هيونداي» للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية بالحزمة الاولى والبالغة 404,5 ملايين دينار بتزويد محطات الكهرباء بأنواع مختلفة من الوقود من اجل دعم قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية في البلاد، فيما تم ترسية الحزمة الثانية من العقد على شركة «بتروفاك» البريطانية بقيمة 116 مليون دينار لتركيب خطوط غاز ووقود من ميناء الاحمدي الى محطتي الزور الشمالية والشعيبة الشمالية. وكانت «هيونداي» صاحبة الحظ الأوفر بالنسبة للمجموعة الكبرى من الأعمال بعد تقديم العروض في 27 أبريل 2010، وكانت تقدمت كل من «تكنيب» الفرنسية و«سايبم» الإيطالية و«داليم» و«اس.كيه» الكوريتين الجنوبيتين إلى هذه المناقصة أيضا.

وقامت «هيونداي» ببناء عدة خطوط أنابيب لشركة «نفط الكويت» وتتضمن أنابيب للكبريت المنخفض تمتد من مصفاة ميناء الأحمدي إلى محطات الطاقة، لتوفير 730 طنا في الساعة من زيت الوقود منخفض الكبريت و2072 مليار (بي تي يو) من وقود الغاز يوميا إضافة الى 591 مليار (بي تي يو) من زيت الغاز يوميا.

الجدير بالذكر ان «نفط الكويت» اتبعت في توقيع العقد استراتيجية تعاقدية حديثة لتنظيم أحكام وشروط العقد وإيجاد توازن في المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها طرفا العقد بما يحقق الجوانب التنافسية في المناقصة لتتماشى مع مساعي شركة «نفط الكويت» في جذب كبريات الشركات والمقاولين العالميين لتنفيذ المشاريع.

الحكم نهائي وغير قابل للطعن أو الاستئناف أمام التحكيم الدولي أو أمام المحاكم الأخرى

«هيونداي للهندسة والإنشاءات الكورية» طلبت 2,7 مليار دولار كتعويض عن مشروع شبكة خطوط نقل الوقود

إدراج المقاول على قائمة الشركات الموقوفة عن المشاركة في المناقصات المستقبلية

تقرير الشال

مليار دينار أرباح 163 شركة بالنصف الأول.. بنمو 8,6٪

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية بلغ 163 شركة، أو نحو 93,1٪ من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1,043 مليار دينار، أي بنسبة نمو 8,6٪ عن مستوى أرباح النصف الأول من 2017 البالغة 959,8 مليون دينار. ولكنها حققت تراجعا وبنحو 13,4٪ مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من 2018، حيث حققت تلك الشركات نحو 483,9 مليون دينار للربع الثاني من 2018، مقارنة بنحو 558,8 مليون دينار للربع الأول من العام ذاته. وزادت 4 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من 2017، وحول قطاع وحيد آخر خسائره في النصف الأول من 2017 إلى أرباح في النصف الأول من العام الحالي، بينما عمقت 7 قطاعات أخرى خسائرها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه البالغة نحو 480 مليون دينار إلى نحو 565,1 مليون دينار، ثانيها قطاع الصناعة الذي زاد أرباحه البالغة نحو 109,4 ملايين دينار إلى أرباح نحو 126,8 مليون دينار، تلاهما في الارتفاع قطاع الرعاية الصحية الذي حول خسائره البالغة نحو 5,4 ملايين دينار إلى أرباح بلغت نحو 3,8 ملايين دينار، بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الخدمات المالية من نحو 130,3 مليون دينار إلى نحو 112,5 مليون دينار.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الحالي إلى تحسن أداء 93 شركة مقارنة مع النصف الأول من 2017، من ضمنها زادت 67 شركة مستوى أرباحها وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 57,1٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 70 شركة هبوطا في مستوى أدائها، ضمنها 46 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر.

181٪ نمو سيولة العقار في يوليو الماضي

أشار التقرير إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في يوليو 2018 مقارنة بسيولة يونيو الماضي، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 535 مليون دينار، وهي قيمة أعلى 151,7٪ عن مستوى سيولة يونيو الماضي البالغة نحو 212,5 مليون دينار، وارتفعت 181,3٪ مقارنة مع سيولة يوليو 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 190,2 مليون دينار، وفق وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق. وتوزعت تداولات يوليو 2018 ما بين نحو 499,8 مليون دينار عقودا، ونحو 35,1 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 729 صفقة، توزعت ما بين 692 عقودا و37 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي على أعلى عدد من الصفقات بنحو 179 صفقة وممثلة بنحو 24,6٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بفارق ضئيل بـ 177 صفقة وتمثل نحو 24,3٪، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 45 صفقة ممثلة بنحو 6,2٪.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 173 مليون دينار مرتفعة 107,8٪ مقارنة مع يونيو 2018، عندما بلغت نحو 83,2 مليون دينار، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 32,3٪ من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 39,2٪ في يونيو 2018. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 236,7 مليون دينار بارتفاع 180,5٪ مقارنة بالشهر السابق (يونيو 2018)، حين بلغت نحو 84,4 مليون دينار، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 44,2٪ مقارنة بما نسبته 39,7٪ في يونيو 2018.

الحكومة الإلكترونية.. طاردة للاستثمار

قال التقرير إن أحد الموضوعات الخطرة وفق تقرير ديوان المحاسبة الصادر في يوليو الماضي، كان حول الحكومة الإلكترونية، فالديوان يعتقد أنه رغم إنجاز المرحلة الأولى للمشروع في عام 2009، وبلوغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من البوابة الإلكترونية 1857 خدمة، منها 993 خدمة معلوماتية و864 خدمة إلكترونية، وتوقعات بتفعيل 594 خدمة في المستقبل، إلا أنها مازالت لا ترتقي إلى المستوى المستهدف. فمازالت إجراءاتها طويلة وآلياتها غير واضحة، وتلك أبرز سلبيات العمل الورقي بما يعطل مصالح الناس ويجعلها بيئة خصبة للتجاوزات والأعمال غير القانونية. ومع غياب بنية تحتية كافية لها، تتأثر جودة وسلامة الخدمات المقدمة، وغيابها يجعلها بيئة طاردة للاستثمار لأصحاب المشروعات والمستثمرين. ورأى التقرير أن هناك موضوعا خطرا وفق التقرير، هو حساب العهد سابقا، أو تضخم أرصدة حسابات الأصول المالية المحلية والخارجية، وهي تجاوزات أدت إلى بلوغ مبالغ تلك الأرصدة كما في نهاية السنة المالية 2017/2016، نحو 5,8 مليارات دينار. وبعد تكليف ديوان المحاسبة بدراسة ظاهرة المصروفات على حساب العهد، تم اكتشاف خطأ في أرقام عجز الحساب الختامي للسنة المالية 2017/2016، وهو أهم المؤشرات المالية، وهو عجز الموازنة، حيث كان المعلن نحو 5,98 مليارات دينار، بينما الفعلي والحقيقي هو 6,82 مليارات دينار، وذلك في تقديرنا قمة التسيب المالي وخرق لقانون الموازنة العامة. ويعتقد الديوان أن مخاطر تلك التجاوزات تكمن في فقدان الحساب الختامي للدولة لصدقيته وهو الوثيقة الوحيدة التي تعكس المركز المالي للدولة، وتسيبه يجعل المال العام عرضة للعبث.

سوق معالجة المياه العادمة تجاوزت 50 مليار دولار

محمود عيسى

قال موقع MGX Minerals المتخصص في شؤون الطاقة إن شركات صناعة النفط على علم تام بالتحديات التي تنطوي عليها إدارة المياه العادمة المستخدمة في تكسير وإنتاج النفط، وإن «الذهب الأسود» الذي يضخه مشغلو النفط من الأرض يكاد يكون دائما مصحوبا بمياه غير صالحة للشرب أو الاستخدامات الأخرى. وهذه المياه، بالإضافة الى المياه التي تنتج عن استخدامات النفط الأخرى، تضيف مزيدا من الاعباء والمسؤوليات المالية الجسيمة على شركات النفط. ففي المتوسط يرافق إنتاج برميل واحد من النفط في الولايات المتحدة إنتاج 7 براميل من المياه العادمة. فعلى سبيل المثال تنتج حقول النفط في حوض بيرميان بولاية تكساس ما بين 30 و 50 مليون برميل من المياه العادمة يوميا وفقا لتقديرات وكالة بلومبيرغ.

وبدلا من الاعتماد على اللوائح التنظيمية التي تتضمن توجيهات بشأن معالجة هذه المياه العادمة، فقد أصبحت شركات النفط والغاز الآن قادرة على استعادة القيمة منها بدلا من مجرد معالجتها لأغراض التخلص منها. وبذلك، يمكن للشركات وضع برامج ثابتة لمعالجة المياه العادمة تقوم على التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الترشيح المتطورة القائمة على تكنولوجيا النانو، بالإضافة الى حلول تدوير تعتمد على الاقتصاد لإدارة المياه المستعملة الصناعية. ومع قيام المزيد من البلدان بتصنيع اقتصاداتها وزيادة ضغط موارد المياه العذبة، يمكن خلق وضع اقتصادي أمام الصناعات للقيام باستثمارات في استعادة القيمة من المياه المنتجة من الحقول، وتقوم العديد من الشركات بذلك بالفعل، ويقدر أن قيمة السوق العالمية المتنامية لمعالجة المياه العادمة تجاوزت 50 مليار دولار في عام 2016.

ومن خلال إدراك شركات النفط والغاز لقيمة هذه المياه، فإن إنتاجها وإدارتها يمثلان فرصة لاستعادة الموارد وتحقيق الأموال على نحو يمكن الشركات من خلق مصادر جديدة للدخل، والحد من آثارها البيئية فضلا عن توفير الأموال التي تنفق في عمليات التخلص من هذه المياه.